**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة القادسية**

**كلية** الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

عرض النقد وأثره على سعر الفائدة في العراق

المدة (2003-2016 )

**بحث مقدم الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد**

**اعداد**

**عبد الله نعمة نجم**

أشراف

أ.م.د. سوسن كريم الجبوري

1439 ه 2018 م

**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**

**سورة المجادلة الآية ١١**



الى من خصهم الله بالإحســـــــان

ابـي وامـــي .

عرفانـــــــــــاً بالجميــــــــل

لمــن شاركوني رحلة العمــــــــر

لأخــــــوتـــــي واخواتـــــي

ولأستــــــــاذتي المشـــــــــــرفة

وأساتــــــــذتــــــي جميعــــاً

لأصدقائــــــــي واقربــــــــــائي

اهدي بحثي هذا مع محبتي الصادقة للجميع

**شكر وعرفان**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآل محمد الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ، من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق ، بعد الانتهاء من عمل البحث المُضني وقبل كل شيء أشكره عزّ وجلَ لما حباني به من منَّه الكريم وجوده العظيم منه نستمد العون وهو خير معين وبعد ...

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذة الفاضلة لقبولها الاشراف على البحث وتوجيهاتها القيمة وجهودها المتميزة التي كان لها الأثر البالغ والكبير في إكمال هذا البحث، فكان بحق نعم الاستاذة المشرفة الأمينة فجزاها الله خير الجزاء .

ويدعوني واجب التقدير ان اشكر عمادة كلية الادارة والاقتصاد ، واساتذتي كافة الذين نهلت من علمهم الكثير في سنوات الدراسة .

الباحث

**المقدمة :**

يعد عرض النقد دالة مهمة في سياسات الاستقرار الاقتصادي اذا تسعى السياسات الى خلق تناسق بين عرض النقد وسعر الفائدة اللحد من التقلبات في النشاط النقدي عناية واهتماماً على نطاق العالم نظرة التعدد الازمات النقدية والمالية المؤثرة على الاسواق الناشئة في جميع البلدان العالم وتعد السياسة النقدية احد اهم ادوات السياسة الاقتصادية الى جانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية وسياسة الاسعار وسياسة الاجور والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .

**مشكلة البحث:**

تتحدد مشكلة البحث في ضعف الدور الذي يؤيد كمية النقد المعروض النقدي في التأثير على سعر الفائدة وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

**هدف البحث :**

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي يؤدي عرض النقود في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على سعر الفائدة .

**فرضية البحث :**

يفترض البحث إن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين كل من عرض النقود وسعر الفائدة في العراق خلال المدة 2003- 2016.

**هيكلية البحث :**

من اجل تغطية الموضوع البحث فقد قسم الى ثلاثة مباحث تناول الاول منها عرض النقد اما المبحث الثاني فقد تناول سعر الفائدة وجاء المبحث الثالث يتناول العلاقة ما بين عرض النقد وسعر الفائدة في العراق (2003-2016) بالاضافة الاستنتاجات والتوصيات .

**المبحث الاول**

**عرض النقد اطار نظري**

**اولاً: عرض النقد**

يقصد بعرض النقد كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية ورقية وودائع التي تكون موجودة في الخطة معنية بين يدي أفراد المجتمع وبذلك فأن عرض النقد من :

1. المسكوكات المعدنية .
2. العملة الورقية .
3. الودائع الجارية .

وعرض النقد يقاس في الخطة معينة من خلال معرفة النقد الذي اصدره البنك المركزي حتى تلك اللحظة ومن خلال ميزانية البنك ، ونظيف لهذه القيمة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ، ثم نطرح منه النقود الموجودة لدى البنوك التجارية وبذلك فأن عرض بمعناه الضيف تكون معادلته كالاتي :

عرض النقد = النقد المصدر + الودائع الجارية – النقد لدى البنوك التجارية

اما عرض النقد معناه الواسع فإننا نضيف للمعادلة السابقة الحسابات او الودائع الاجل وحسابات التوفير .

عرض النقد = النقد المصدر + الودائع الجارية – النقد لدى البنوك التجارية + الحسابات والودائع الاجل + حسابات التوفير

ومن المعادلتين نرى بأن النقد المصدر مطروحاً منه النقد لدى البنوك يمثل العملات الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في المجتمع في تلك الخطة [[1]](#footnote-1) .

**ثانياً: انواع عرض النقد :**

1. المفهوم الضيق :

ان الودائع التي تحتسب ضمن هذا المفهوم العرضي هي الودائع الجارية للقطاع الخاص فقط فإذا رمز الى "صافي العملة في التداول" بالرمز "ع" والودائع الجارية للقطاع الخاص بالرمز "و" فأن عرض النقد بالمفهوم الضيق يعبر عنه بالمعادلة التالية : (ن) = ع + 1و

1. المفهوم الواسع :

يتمحور هذا التعريف العرض النقد حول اضافة الودائع الادخارية للقطاع الى عرض النقد فإذا رمزنا الودائع الادخارية وعرض النقد بالمفهوم الواسع (1ن) فإذا عرض النقد يساوي

2ن = 1ن + 2و

2ن= ع + (1و +2و)

1. **المفهوم الاوسع :**

ويذهب هذا المفهوم الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الاخرى وقد برز تبرير الاخذ المفهوم بعد ان توسع تدخل الحكومة من النشاط الاقتصادي واصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطاً لا يختلف عن القطاع الخاص [[2]](#footnote-2) .

ن3 = ن2 +3و

أو ن2 = ع + (و + 2 + 3 )

**ثالثاً: محددات عرض النقد :**

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم سلوك السلطات النقدية في اصدار الكميات النقدية المتاحة للتداول كما ان السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول نخضع لاعتبارات عديدة منها :

1. تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان .
2. حجم العمالة في الدولة .
3. مقدار المواد الانتاجية المعطلة .
4. تعاقب فترات التضخم والانكماش .

فالاعتبارات السالفة هي مؤثر وفعال في تحديد الكمية النقدية من قبل السلطات النقدية للدولة ، ولذلك يرى كثير من الاقتصاديين ان عملية عرض النقود هي عنصر متغير عديم المرونة [[3]](#footnote-3).

**رابعاً: العوامل المؤثرة في تحديد عرض النقد :**

1. البنك المركزي : يؤثر على عرض النقد من خلال
2. المضاعف النقدي : ويتم من خلال نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية ( علاقة عكسية مع عرض النقد ) .
3. القاعدة النقدية عن طريق :

* القاعدة المقترضة .
* القاعدة غير المقترضة .

1. البنوك التجارية :
2. من خلال المضاعف (m) : كلما زاد مقدار الاحتفاظ من الاحتياطيات الفائضة تزداد التسربات في المضاعف وبالتالي يقل عرض النقد والعكس صحيح . ويتأثر مقدار الاحتفاظ في البنوك التجارية بعدة امور هي :
3. المخاطرة المرتبطة بالمسحوبات .
4. قدرتها على الاقتراض .
5. سعر الفائدة .
6. تكلفة الاقتراض من البنك المركزي .
7. الخوف من الفشل المصرفي .
8. القاعدة النقدية (MB) : ان رغبة البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي او عدم الرغبة ( القاعدة المقترضة ) تؤثر على القاعدة النقدية فالاقتراض يزيد من الاحتياطات الكلية (R) وبالتالي يزداد MB ويزداد معها عرض النقد والعكس صحيح .

ج. الجمهور : يؤثر الجمهور على المضاعف النقدي من خلال مقدار ما يرغب الاحتفاظ به على شكل عملية التداول (r) ويتأثر سلوك الجمهور بعدة عوامل وهي :

1. ثروة الفرد فكلما زادت ثروة قل طلبة على (r) وازداد على الودائع .
2. العائد على الموجودات .
3. الرغبة الاحتفاظ الموجودات السائلة .
4. مقدار تقدم العائد المصرفية لدى الجمهور .
5. العمل المصرفي فالزيادة فيها يقلل من عرض النقد .
6. العمليات غير المشروعة مثل غسيل الاموال [[4]](#footnote-4) .

**خامساً: التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود :**

بالرغم من الاختلاف بين تحليل الكينزي والتحليل النقدي فأن الاقتصاديون بشكل عام يرون ان الطلب الا يخلو من اعتماده على الدخل وعلى سعر الفائدة اخذاً في الاعتبار استمرار الاختلاف بينهما حول درجة التأثير الشكل (1) يوضح شكل الطلب على النقود من منظورين الكينزين والنقديين .

**شكل (1)**

R

R2

Qm

R1

Q1

Q2

Q4

Q3

كما يبدو ومن الشكل ارتباع سعر الفائدة من R1 الى R2 ادى الى تناقص الكمية المطلوبة من النقد من Q1 الى Q3 بالنسبة لمنحنى الطلب الذي يمثل التحليل الكينزي MK في حين عن زيادة من Q2 الى Q4 بالنسبة لمنحنى الطلب Md والذي يصور فحوى التحليل النقدي اذا اخذنا بتدخل الحكومة في تحديد عرض النقود M2 فالحقيقة يشترك الجمهور والبنوك التجارية في هذا فأننا نفترض ان كمية النقد المعروضة الا تعتمد على سعر الفائدة في حيث ان الطلب على النقود (Md) .

يعتمد على سعر الفائدة وكما يوضح في الشكل (2)

**شكل (2)**

R

ms

R3

A

R1

md

Qm

R2

Q2

Q1

Q3

هذا لا يعني ان كمية النقد المعروضة لا تتغير ابداً ولكن يبقى القرار تحت السيطرة الحكومية وبعيداً من تأثير سعر الفائدة عند النقطة A تساوي الكمية المطلوبة من النقود من الكمية المعروضة فتبع الكمية التوازن Q1 عند سعر الفائدة R1 اذا كان سعر الفائدة R2 او عند مستوى اقل من R1 فأن الكمية المطلوبة تصبح اكبر من Q1 اما عند مستوى سعر فائدة اكبر من R1 كان يصبح R3 فأن الكمية المطلوبة Q3 تصبح اقل من الكمية المعروضة والتي مازالت Q1 اذا طرت زيادة عرض النقود فأن منحنى M1 ينتقل الى اليمين مازالت Q1 اذا طرت زيادة عرض النقود فأن منحنى M2 ينتقل الى اليمين [[5]](#footnote-5).

**جدول (1)**

**عرض النقود ومكوناته في العراق للمدة (2003-2016) مليون دينار**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | عرض النقد بالمعنى الضيق | معدل النمو المستوى % | صافي العملية التداول | الودائع الجارية | نسبة العمل من عرض النقود | نسبة الودائع الجارية من عرض النقود |
| 2003 | 5773601 | - | 4629794 | 1143807 | 80.1 | 19.9 |
| 2004 | 10148626 | 75.7 | 7162945 | 2985681 | 70.5 | 29.5 |
| 2005 | 11399125 | 12.3 | 9112837 | 2286288 | 79.9 | 20.1 |
| 2006 | 15460060 | 35.6 | 10968099 | 4491961 | 70.9 | 29.1 |
| 2007 | 21721167 | 40.5 | 14231700 | 7489467 | 65.5 | 34.5 |
| 2008 | 28189934 | 25.8 | 18492502 | 9489961 | 66 | 34 |
| 2009 | 37700030 | 32.3 | 21775679 | 15524351 | 58.4 | 41.6 |
| 2010 | 51743489 | 38.7 | 24342192 | 27401297 | 47 | 53 |
| 2011 | 62473929 | 20.9 | 28287000 | 34187000 | 45.1 | 55 |
| 2012 | 63735871 | 1.75 | 30594000 | 37616000 | 48 | 52 |
| 2013 | 73858000 | 15.9 | 35022000 | 38836000 | 47.4 | 53 |
| 2014 | 72692010 | 1.57 | 35022000 | 38836000 | 50 | 50 |
| 2015 | 71782011 | 1.55 | 35671995 | 3359000 | 48 | 49 |
| 2016 | 73883012 | 1.59 | 37782020 | 3548554 | 51 | 54 |

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، المجموعات الاحصائية والنشرات السنوية .

**المبحث الثاني**

**سعر الفائدة ( اطار نظري )**

**اولاً: مفهوم سعر الفائدة :**

ان المبلغ النقدي الكلي الذي يدفعه المقترض الى المقرض تعرف ببساطة على انه الفائدة ولكن من الناحية الاقتصادية فأن التعريف الدقيق لهذا المبلغ هي الفائدة الاجمالية ، والفائدة الاجمالية تختلف عن الفائدة البحثة والتي تمثل سعر الفائدة البحتة او الصافية التي تعطي كثمن الخدمة ومدة من عنصر رأس المال كعنصر رأس المال [[6]](#footnote-6) .

**ثانياً: سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي :**

لقد بين الاقتصادي فيشر العلاقة بين معدلات التضخم وسعر الفائدة ولتوضيح هذه العلاقة نفترض ان شخصاً اودع 100 ريال في البنك لمدة سنة وبمعدل فائدة (10%) سنوياً عند نهاية السنة سوف يحصل على (110) كبدلات من منظور المودع والامور الاكثر اهمية هو مدى قدرة المودعة واذا افترضنا انه لم تطور اي تغيرات على اسعار السلع والخدمات التي يرغب فيها من خلال فترة الايداع فأنه يستطيع ان يعطي كمية اكبر منها في نهاية السنة مقارنة ببدايتها ، وهكذا يمكن التحقق منه بمقارنة المبلغ الاصلي وهو (100) ريال مقابل 110 ريال عند نهاية السنة الا انه اذا طرأت زيادة في الاسعار نظير حدوث تضخم فلن تتمكن الفائدة التي حصل عليها مقابل ايداعه المبلغ 100 ريال في البنك من توفير مستوى الرفاهية نفسه الذي كان من الممكن ان يحصل عليه في بداية السنة ، نفترض ان مستوى سعر الفائدة يفي كما هو عند 10% الا ان مستوى الاسعار اي معدل التضخم قد ارتفع الى 20 % ترى هل تستطيع الاسعار اي معدل التضخم قد ارتفع الى 20 % ترى هل تستطيع القول ان المودع لا يفاضل بين 100 ريال اليوم مقابل 110 ريالات في نهاية السنة والتي تقترن بمعدل التضخم يعدل 20 % ان المودع قد حصل على فائدة تقدر بحوالي 10% بينما ارتفعت الاسعار بنسبة 20% اي ان ما حصل عليه من فائدة في الحقيقة يقل عن 10% و 5% فقط بنسبة 20% اي ان ما حصل عليه هذا يؤكد ضرورة تميز الفرد بين الريالات التي يحصل عليها كفائدة وبين قوتها الشرائية وهذا يقودنا التعريف بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاصلي التضخم (المتوقعة)

سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + نسبة التضخم المتوقعة

**ثالثاً: قياس اسعار الفائدة :**

1. القرض البسيط :

عندما يقوم شخص ما بالاقتراض من البنك الف دينار فقط في سنة واحدة وبسعر فائدة (10%) فأن الشخص يقوم الف دينار ( المبلغ الاصلي بالاضافة الى 100 دينار فائدة الى البنك اي 1100 دينار

1100 – 1000 10% + 1000

1. **قروض على اقساط متساوية :**

يستخدم هذا النوع من القروض البيوت والسيارات او التوضيح ذلك نفترض بأن وليد اشترى سيارة عن طريق البنك علماً بأن ثمن السيارة 10000 دينار نقداً بالاستثمار التمويل ( الفائدة ) 5000 دينار يقوم البنك بتقسيط كامل المبلغ (15000) دينار ومن ثم يقوم البنك بتقسيط كامل المبلغ (15000) دينار خمس سنوات (60 شهراً ) ويقوم وليد بدفع 250 دينار شهرياً .

1. كوبون السند :

يستلم صاحب السند ( يدفع له ) فائدة ثابتة سنوياً ، وعند نهاية تاريخ الاستحقاق يحصل على القيمة هناك ثلاثة معلومات هامة عن كوبون السند (أ) الجهة الحكومية (ب) تاريخ الاستحقاق (ج) معدل كوبون السند هو نسبة الفائدة حسب سعر السوق هي التي تحدد سعر السند .

1. **السندات بدون فائدة :**

ان القيمة الحالية السند اقل من القيمة الاسمية يتم بيع السند اقل من قيمته الاسمية ويدفع القيمة الاسمية لصاحب السند يوم تاريخ الاستحقاق وان صاحب السند لا يستلم اي فائدة طيلة حياة السند[[7]](#footnote-7) .

**رابعاً: نظريات سعر الفائدة :**

في البداية يجب التمييز بين النظريات التي تناولت سعر الفائدة بالتحليل ويمكن تقسيم هذه النظرية الى طائفتين الاولى نظريات تجيب على لماذا تدفع سعر الفائدة ؟ والثانية كيف يتم تحديد سعر الفائدة ؟

**لماذا تدفع الفائدة البحتة :**

1. **نظرية الانتاجية :**

طبقاً لهذه النظرية فأن الفائدة البحتة تدفع لان الانتاج يزداد بشكل اكبر اذا طبق رأس المال الى اي عنصر انتاجي مثال ( الصياد مع او بدون شبكة الصيد ، العامل الزراعي مع او بدون الجرار الزراعي ) .

ومن ثم فإن الانتاجية المادية السلع الرأسمالية تؤدي الى زيادة الطلب على رأس المال .

1. نظرية الحرمان والانتظار : توضح هذه النظرية سبب دفع الفائدة البحتة من زاوية العرض ، فالادخار يمثل حرمان او التضحية بالاستهلاك لأن هذا ما يولد بالنسبة المقرض ومن ثم يجب اعطاء هذا المقرض مكافأه في شكل فائدة التعويض عن الحرمان .
2. نظرية التعطيل الزمني الفيشر : تقوم نظرية التفضيل الزمني الفيشر على فكرة ان الافراد يفضلون الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل ولا يستطيعون الصبر على عدم انفاق الدخل ، ودرجة عدم الصبر تتوقف على :
3. حجم الدخل فتقل درجة عدم الصبر اي ينخفض التفضيل الزمني الاستهلاك الحاضر.
4. توزيع الدخل على مر الزمن : ويختلف توزيع الدخل بالنسبة لافراد بحيث يمكن ان يكون:
5. الدخل ثابت على مر الزمن .
6. الدخل يتزايد بتزايد العمر .

ج. الدخل يتناقض بتزايد العمر :

4. نظرية تفضيل السيولة : يرى كينز ان الفائدة لاي ثمن الحرمان والانتظار وثمن تفضيل الزمني عدم الصبر وانما هي ثمن او جزاء التخلي عن السيولة ، وتتوقف على مقدار الفائدة على قوة تفضيل السيولة وان الدوافع وراء تفضيل السيولة هي ثلاثة . دافع المعاملات والتجارة ودافع الاحتياط ودافع المضاربة [[8]](#footnote-8).

**خامساً: تحديد سعر الفائدة التوازني [[9]](#footnote-9)**

يتحدث سعر الفائدة التوازني (ف\*) في السوق النقدي من خلال تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود كما هو في الشكل (3) حيث تقاس سعر الفائدة (ف) على المحور الرأسي وكمية النقود (ن) على المحور الافقي .

**شكل (3)**

4

(ف)

ف4

الطلب على النقود

ط ن

ب

ن

أ

ف1

ف\*

كمية النقود

ن

ويتضح من هذا الثقل انه عند اي مستوى سعر الفائدة اقل من سعر الفائدة التوازني يكون ط ن > ع ن ويوجد فائض طلب نقدي يقدر بالمسافة ( أن ) ولأشباع هذا الفائض من الطلب النقدي يبيع الافراد بعض الاصول المالية لديهم والمتمثلة في السندات ثم يزداد عرض السندات تنخفض اسعارها السوقية والذي يرتفع سعر الفائدة تدريجياً حتى ينخفض التوازن مرة اخرى في السوق النقدي والعكس عند (ف2) [[10]](#footnote-10).

**المبحث الثالث**

**العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة في العراق (2003-2016**

أولاً: العلاقة بين الكتلة النقدية واسعار الفائدة بالامكان تعداد ثلاثة عوامل تمارس تأثيراً في العلاقة بين الكتلة النقدية وسعر الفائدة ، وهي أثر التفضيل النقدي وأثر الدخل والاسعار واثر التوقعات بالاسعار .

1. تفضيل النقدي : تشير دالة الطلبة على النقود ان بين سعر الفائدة ودرجة تفضيل السيولة علاقة عكسية ، يزداد التفضيل النقدي للافراد اذا انخفض سعر الفائدة والعكس بالعكس .
2. الدخل والاسعار : اذا ازدادت الكتلة النقدية فأن الجمهور يعدل حافظته النقدية الى المستوى المرغوب فيه ويتخلص من الارصدة النقدية الفائضة عن طريق الحصول على الاوراق المالية الامر الذي سيدفع بأسعارها الى الارتفاع ، ويخفض اسعار الفائدة ومن شأن الزيادة في الطلب على الاصول المالية إن يؤدي الى زيادة في الانفاق او زيادة بالتالي في الدخل الاسمي ( بافتراض ثبات الاسعار ) وتؤدي الزيادة في الدخل الى زيادة في طلب الارصدة النقدية فترتفع اسعار الفائدة التي كانت قد انخفض فعل الزيادة الكتلة النقدية .
3. اثر التوقعات الخاصة بالاسعار : اذا كانت الاسعار متوقعة توقعاً تاماً . وتتجه نحو الارتفاع فإن الافراد سوف يتجهون الى الاقلال من الاحتفاظ بجزء من دخولهم على شكل ارصدة نقدية عاطلة ، ويعود ذلك الى توقع انخفاض لاحق في القوة الشرائية للنقود من هنا فأن اسعار الفائدة المرتفعة تقترن بمعدلات مرتفعة للاسعار والعكس بالعكس [[11]](#footnote-11).

**ثانياً: اثر زيادة عرض النقود في التوازن العام [[12]](#footnote-12)**

**شكل (4)**

Y2

y3

y4

y

Is

Lm2

Lm1

R2

R3

R1

R

وبافتراض انخفاض سعر الفائدة من R1 > R2 تتجه التغيرات في عرض النقود فأن ذلك سيؤدي الى توازن آني في سوق النقود اذ ان منحنى (Lm) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في السوق النقدي هو منحنى (Lm2) وبالتالي فأن زيادة في عرض النقود وتتمثل السوق الى حالة عجز في النقطة (B) ويعذر العجز بالمسافة بين مستوى الدخل () والمستوى () وهذا يعني ان طلباً اضافياً على السلع المنتجة في السوق السلع لا يمكن () وهذا يعني طلباً اضافياً على المنتجة في السوق لا يمكن استيفاءه في ظل مستوى الانتاج السابق الامر الذي يؤدي يدفع المستثمرين نحو الاقتراض من القطاع المصرفي والسبب انهم يعتمد زيادة استثماراتهم المواجهة لعجز سوق السلع وفي ظل سعي البنوك التقليل حجم الطلب على مواردها قيد المنافسة على موارد الافراد من خلال سعر الفائدة على الودائع الادخار يسهم بدوره في تقليل الاستهلاك الخاص ما يعني ارتفاع سعر الفائدة من () الا ان هذا الارتفاع سيؤدي الى تناقض بمستوى الانتاج نتيجة تناقض الطلب على السلع من جانب الافراد [[13]](#footnote-13).

ثالثاً: المنحنى Lm في تحقيق التوازن في سوق النقود [[14]](#footnote-14) يحدث التوازن في القطاع النقدي عندما يسوى عرض النقد ms مع الطلب عليها md كما في شكل [[15]](#footnote-15) تمثل md الطلب على النقود وهكذا يحدث التوازن بين عرض النقود والطلب عليها عند سعر فائدة (li) او (ls) اعتماداً على مستوى الدخل وفي ظل عرض معين للنقود توجد توليفات من سعر فائدة والدخل يحدث التوازن في سوق النقود تشكل المنحنى lm .

**شكل (5)**

m8

h

h2

md2

md1

h1

نقود

**رابعاً: عرض النقد ومعدل النمو في العراق (2003-2016)[[16]](#footnote-16)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | عرض النقد M | معدل النمو |
| 2003 | 5773601 | 75.79 |
| 2004 | 10148626 | 12.32 |
| 2005 | 11399125 | 35.62 |
| 2006 | 15460060 | 40.50 |
| 2007 | 21721107 | 40.50 |
| 2008 | 28189934 | 29.78 |
| 2009 | 3770030 | 32.32 |
| 2010 | 51743489 | 38.72 |
| 2011 | 62474000 | 20.74 |
| 2012 | 63735871 | 2.02 |
| 2013 | 73830964 | 15.84 |
| 2014 | 72692448 | 8.04 |
| 2015 | 82473226 | 13.43 |
| 2016 | 83267007 | 1.54 |

انخفاض عرض النقد 2016 الى 83267007 مليون دينار بمعدل نمو سالب 1.54 % نتيجة التراجع معظم الفعاليات الاقتصادية نهاية عام 2016 .

**شكل (6)**

**الاستنتاجات والتوصيات :**

**الاستنتاجات :**

1. ان باستطاعة السلطات النقدية ان تراقب حجم القاعدة من خلال عمليات السوق المفتوحة .
2. اقراض الحكومة من الجمهور قد يؤدي الى تغيرات عرضية في الفائدة النقدية اما اقتراض الحكومة من البنك المركزي فهو اقتراض توسعي يؤدي الى زيادة القاعدة النقدية ومن خلالها على عرض النقود .
3. ان الافراد في حقيقة الامر لا ينفقون دخولهم بمعدلات يومية ثابتة حلال فترة انفاق الدخل الا انهم ان لا يستطيعون ان يقدروا نفقاتهم بالدقة اللازمة ويوضح ان الطلب على النقود يزداد بزيادة الدخل وينخفض بارتفاع سعر الفائدة .
4. ينتج عن زيادة الطلب على النقود ارتفاع في سعر الفائدة وعلى الكس من ذلك ينخفض معدل الفائدة في حالة زيادة عرض النقود .
5. بين كمية النقود وسعر الفائدة علاقة عكسية ينخفض سعر الفائدة بزيادة عر النقود .
6. في حالة مصيده السيولة عند المعدلات المنخفضة للفائدة يتمتع الطلب على النقود بمرونة تامة .

التوصيات :

1. على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية عن طريق تناسب بين عرض النقد وسعر الفائدة للوصول الى توزان القطاعين الحقيقي والنقدي.
2. دعم البنك المركزي واعطاؤه دوراً كبيراً لممارسة السياسة النقدية على اكمل وجه .
3. ان تحقيق الاستقرار النقدي يتحقق من خلال السيطرة على المعروض النقدي.
4. تفعيل الادوات النقدية للبنك المركزي حالياً .
5. لابد من تدخل السلطة النقدية بقوة الى تحقيق التوازن بين عرض النقد والطلب على النقد .
6. بما ان الاقتصاد كان ومازال يعاني من اختلالات خطيرة في بنية وطابعه الريعي على مستوى اسعار الفائدة ومستقبله الاسعار في عرض النقد من جهة اخرى فلابد من التوصية بما يخفف من ايجاد معالجات تفيد التوازن الهيكل الاقتصادي العراقي وتنوع مصادره ومداخله وتحوله الى اقتصاد متنوع متوازن في مقوماته .

**المصادر والمراجع**

وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الاول ، 2000 .

البنك المركزي العراقي ، (2003-2016) النشرة الاحصائية ، بغداد ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث .

السيد السريتي ، عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 .

السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عمان – دار الفكر ، 2009.

بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل ، لبنان ، 2006.

حسام داود ، مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000.

رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، عمان – دار صفاء ، 2009.

سيف سعيد السويدي ، مدخل الاسس الاقتصادي ، الدوحة ، قطر ، 2003.

عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء الاسواق الاوراق المالية ، عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2009.

غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ المعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عمان – الاردن، 2002.

منير اسماعيل ابو شاور ، امجد عبد المهدي مساعدة ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010.

يوجين ، يوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار ماكجر وهيل للنشر ، جمهورية مصر العربية القاهرة ، 1974 .

1. حسام داود ، مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص267. [↑](#footnote-ref-1)
2. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الاول ، 2000 ، ص40 . [↑](#footnote-ref-2)
3. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، عمان – دار صفاء ، 2009 ، ص55. [↑](#footnote-ref-3)
4. منير اسماعيل ابو شاور ، امجد عبد المهدي مساعدة ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص166. [↑](#footnote-ref-4)
5. سيف سعيد السويدي ، مدخل الاسس الاقتصادي ، الدوحة ، قطر ، 2003 ، ص274. [↑](#footnote-ref-5)
6. السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عمان ، دار الفكر ، 2009 ، ص119. [↑](#footnote-ref-6)
7. غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ المعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عمان – الاردن ، 2002 ، ص90 . [↑](#footnote-ref-7)
8. السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عمان – دار الفكر ، 2009 ، ص122. [↑](#footnote-ref-8)
9. السيد السريتي ، عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص164. [↑](#footnote-ref-9)
10. السيد السريتي ، عبد الوهاب نجا ، مصدر سابق ، [↑](#footnote-ref-10)
11. بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل ، لبنان ، 2006 ، ص88. [↑](#footnote-ref-11)
12. عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء الاسواق الاوراق المالية ، عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص74. [↑](#footnote-ref-12)
13. عباس كاظم الدعمي ، مصدر سابق ، [↑](#footnote-ref-13)
14. [↑](#footnote-ref-14)
15. يوجين ، يوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار ماكجر وهيل للنشر ، جمهورية مصر العربية القاهرة ، 1974 ، ص145 . [↑](#footnote-ref-15)
16. البنك المركزي العراقي ، (2003-2016) النشرة الاحصائية ، بغداد ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث . [↑](#footnote-ref-16)